مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: المجتمع المدني في ضوء جدلية العلاقة بين الدولة والمجتمع
اسم الكاتب: أ.م.د. خيري عبد الرزاق جاسم
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6761
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 03:01 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

المجتمع المدني في ضوء جدلية العلاقة بين الدولة والمجتمع

الاستاذ المساعد الدكتور
خيري عبد الرزاق جاسم
قسم الدراسات الافريقية
مركز الدراسات الدولية- جامعة بغداد

المقدمة

كثر الحديث في العقود الاخيرة الماضية عن "المجتمع المدني"، وجاء ذلك الحديث متزامناً مع حديث اوسع واكثر شمولاً عن "الديمقراطية"، وكان الحديث عنهما جديد، ولم يتم الاخلال تلك العقود المتأخرة. وصار الحديث عنهما وكأننا نشهد ما يقارب اكتشاف لهما، بينهما أن الأصل هو حدوث موجة جديدة من الاهتمام والتركيز عليهما، في دول لم تعرفهما من قبل، وان عرفتهما فبطريقة مشوهة.

الحديث عن الديمقراطية والمجتمع المدني، حديث عن العلاقة بين الدولة والمجتمع من حيث طبيعة تلك العلاقة ومدى كونها علاقة انسجام ام تنافر. وتعد"الديمقراطية" من بين المعايير المهمة في تحديد تلك الطبيعة. بقصار الجمل ما هو الدور الذي تعطيه الدولة من خلال نظامها السياسي للمجتمع؟ ذلك انه كلما كان دور المجتمع كبيراً في تسيير الشؤون العامة، كلما كانت العلاقة بين الدولة والمجتمع علاقة التقاء وانسجام، بينما كلما انحسر ذلك الدور كانت العلاقة بين الدولة والمجتمع علاقة تنافر وعدم انسجام.

بين الديمقراطية ومؤسسات المجتمع المدني تلازم يصعب فصله، اذ كلما قوضت الديمقراطية كلما انحسرت مؤسسات المجتمع المدني او يصبح وجودها شكلياً بفعل الدولة/ النظام السياسي، في حين اذا ترسخت الديمقراطية كأسلوب في الحكم انتشرت مؤسسات المجتمع المدني وتوسعت. ولذلك يصح القول انه ترافق مع الحديث عن التحولات الديمقراطية حديث عن ضرورات تعزيز"المجتمع المدني" وتفعيله. لان الاصل في نشاط المجتمع المدني يكون حين تصبح شؤون المجتمع شأناً شعبياً فلا تقتصر مهماته على الحاكم او الدولة. ويتمكن الشعب من المشاركة الفعالة في تدبير شؤون المجتمع والدولة من خلال مجموعة من الحركات الاجتماعية التي تقاوم هيمنة الدولة على المجتمع وممارستها للسلطة التعسفية.

مما سبق الاشارة اليه سنعمل على بحث العلاقة بين الديمقراطية والمجتمع المدني بالانطلاق من ان المطالبة بالديمقراطية وتنشيط المجتمع المدني هي رد فعل لسلطوية الدولة على المجتمع ودعوة لقيام النظام الديمقراطي التعددي.

الدولة والمجتمع

مثل بروز الاهتمام بالعلاقة بين المجتمع والدولة-كواحد من اهم اقترابات التحليل السياسي -بداية تحول في دراسة النظم السياسية وقضاياها الكبرى، اذ ارتبط هذا الاقتراب بنهاية المرحلة السلوكية في علم السياسة وبداية مرحلة ما بعد السلوكية. وعلى الرغم من حداثة هذا الاقتراب سواء في ظهوره او توظيفه الا انه في جوهره يعكس حقيقة الظاهرة السياسية عبر العصور. حيث ان هناك من موضوعات علم السياسة ما لا نستطيع دراسته، الا من خلال هذا الاقتراب وبالاعتماد عليه. بل ان هناك من التجارب السياسية الممتدة عبر التاريخ ما لا يمكن فهمه الا اذا نظرنا اليه من زاوية العلاقة بين المجتمع والدولة. وهو ما سنعتمد عليه في دراستنا لموضوع المجتمع المدني على اساس ان الاخير طرف اساس في العلاقة بين المجتمع والدولة.

وقد ارتبط ظهور هذه النظرية باسم"جويل مغدال" (Joel Migdal) الذي رأى ان الدولة والمجتمع يتصارعان عبر التاريخ على السيطرة على سلوكيات الافراد وتحديد معاييرها والتحكم فيها، وانما يتصارعان ايضاً على الحكم في المؤسسات والانظمة الاجتماعية، بل ومجمل شبكة العلاقات الاجتماعية بحيث ان كلا منهما يسعى لان تكون له اليد العليا في ذلك، او ان يحتل موقع المرجعية، ويحتكر الشرعية. وفي ظل هذا الصراع بين الدولة والمجتمع وجدت اربعة انماط من العلاقة بين الدولة والمجتمع هي[١]:

١. نمط الدولة القوية والمجتمع القوي.
٢. نمط الدولة القوية والمجتمع الضعيف.
٣. نمط الدولة الضعيفة والمجتمع القوي.
٤. نمط الدولة الضعيفة والمجتمع الضعيف.

النمط الشائع في البلدان حديثة العهد بالاهتمام في المجتمع المدني لا يخرج عن واحد من نمطين هما نمط الدولة القوية والمجتمع الضعيف، والى حد ما نمط الدولة الضعيفة والمجتمع الضعيف.

وهذه الانماط في مجملها انماط او نماذج مثالية قد لا تتحقق في الواقع ولكن تقترب من احداها مختلف النظم السياسية التاريخية او المعاصرة بصورة تدرجها فيه ولا تجعلها متطابقة معه.

واذا قصرنا دراستنا هذه على العلاقة بين الدولة والمجتمع في بلدان العالم الثالث، او ان نستخدم مصطلح الدول غير الديمقراطية او شبه الديمقراطية، فأن الدولة في بلدان العالم الثالث عموماً، لم تخرج عن نمط الدولة "الباتريمونيالية"[٢] Patrimonialism (الدولة التي تحكمها سلالة تعتمد على جيش وبيروقراطية منفصلين عن المجتمع وموالين لشخص الحاكم وسلالته نفسه) او عن نمط الدولة الخلدونية[٣] (الدولة التي ترتكز على العصبية القبلية).

---

(١) نصر محمد عارف،" البناء المؤسسي للوقف في بلدان وادي النيل" في ابراهيم البيومي غانم(محرر)، نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣، ص ص ٥٢٨-٥٢٩.
(٢) معجم مصطلحات التنمية الاجتماعية والعلوم المتصلة بها- سلسلة وثائق ودراسات التنمية الاجتماعية- الامانة العامة، جامعة الدول العربية، نيسان/ابريل ١٩٨٣، ص ١٠.
(٣) المرجع نفسه

هذين النمطين وغيرهما من الانماط لا يخرجان عن منطق هيمنة الدولة على المجتمع، بمعنى اخر على المجتمع المدني، اذ غالباً ما تسعى الدولة للهيمنة على دور المجتمع وتحجيم اداءه.

واذا سلمنا ان العلاقة بين الدولة والقيم المجتمعية علاقة تصادمية في عموم بلدان العالم الثالث، او بتعبير ادق في البلدان غير الديمقراطية فأن العلاقة الجدلية بين الدولة والقيم المجتمعية كما يلاحظ دي جوفنال De Jouvenel تعني مأسسة الثقة. فالوظيفة الاساسية للسلطات العمومية هي انماء الثقة المتبادلة الموجودة داخل الكل الاجتماعي وبالمقابل فأن غياب الثقة في مجتمع ما يشكل عراقيل جسيمة في وجه بناء المؤسسات العامة وازدهارها[٤]. وهو ما تفتقر اليه معظم الدول غير الديمقراطية ولا سيما تلك الدول التي نطلق عليها مجازاً"الدول المستقلة حديثاً" تلك الدول التي حاولت منذ الاستقلال ان تبسط هيمنتها او بالاحرى سيطرتها امنياً واجتماعياً على المجتمع الاهلي بحيث لم نعرف ما تسميه الادبيات الاجتماعية الحديثة"بالادماجية المجتمعية" التي تنصرف الى قيام وتأسيس مجتمعات وهيئات المجتمع المدني تلقائياً وباستقلال عن الدولة وسلطتها، وانما عرفنا"ادماجية الدولة" التي تعني تحكم الدولة في انشاء هذه المؤسسات والهيئات من خلال القوانين والاجراءات السلطوية[٥].

عليه سعت الدولة الى"دولئة المجتمع" أي التصرف في برامج التغيير والاصلاح من خلال تحييد المؤسسات الموجودة، والاعتماد على طوائف رسمية قصد تأطير الناس في مختلف القطاعات[٦]. وصرنا امام دول تختلف فيما بينها من حيث حجم المجتمع المدني ومهامه. وهكذا" فالدولة اعني السلطة الحاكمة هي التي انشأت لنفسها المؤسسات التي تحتاج اليها، وهي التي تغذيها وتوجهها وتمنحها السلطة والنفوذ[٧].

قاد ظهور الكثير من مكونات المجتمع المدني مثل الجمعيات غير الحكومية وروابط الدفاع عن حقوق الانسان والتي برزت بصفة متزايدة في السنوات الاخيرة، وغدت لها ادوار متعاظمة تفوق ادوار الطبقات الاجتماعية التي تعرضت في المجتمعات الغربية الحديثة للتاكل والتغير الجوهري، لاسباب ذات صلة بالثورة التقنية الثانية وانعكاساتها على الفضاء الاقتصادي. ولهذه الظاهرة علاقة وثيقة بالتحولات التي شهدتها الدول الاشتراكية السابقة وبلدان العالم الثالث: انتشار الخطاب المعادي للاستبداد والكليانية، وانبثاق مفهوم الشرعية القانونية الشاملة على

---

(٤) محمد عبد الباقي الهرماسي،"المدخل الثقافي الاجتماعي الى دراسة الدولة" في غسان سلامة واخرون، الامة والدولة والاندماج في الوطن العربي،ج١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،١٩٨٩،ص ٨١.

(٥) احمد ثابت، التعددية السياسية في الوطن العربي: تحول مقيد وافاق غائمة، مجلة المستقبل العربي، العدد(١٥٥) كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢، ص١٩.

(٦)) محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧، ص ١٢٧.

(٧) محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الانسان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٢، ١٩٩٧، ص١١١.

حساب مبدأ سيادة الدولة. وهكذا اصبح مفهوم المجتمع المدني بهذا المعنى المركز الهندسي للقاء جميع الافكار المضادة للدولة[٨].

ومع تلك التحولات صارت العلاقة تصادمية ايضاً، ولكن هذه المرة صارت الغلبة للمجتمع المدني وازدهار مؤسساته، بعد حقبة طويلة من الزمن كانت فيها الغلبة للدولة، وكانت خلالها مؤسسات المجتمع المدني حبيسة ارادة الدولة وسلطانها. فالدولة سلبت المجتمع من وظائفه الحيوية واحتكرتها لنفسها، وجردت الشعب من حقوقه الانسانية، ومنها حق المشاركة في الحياة السياسية وحق التعبير عن ارائه المستقلة.[٩] وعملت على الاستيلاء على مؤسسات المجتمع المدني لصالح الدولة بغية تثبيت دعائم الحكم ولكن على حساب المجتمع باضعافه.

في الديمقراطية

لا يوجد اتفاق بين الكتاب والمفكرين والمهتمين بالديمقراطية على تحديد دلالة مصطلح"الديمقراطية" ككلمة ومفهوم، وبالتالي فالديمقراطية" لاتحمل معنى واحداً ثابتاً متفقاً عليه"[١٠]. فالديمقراطية بحسب معجم مصطلحات التنمية الاجتماعية هي" نظام اجتماعي يؤكد قيمة الفرد وكرامة الشخصية الانسانية ويقوم على اساس مشاركة اعضاء المجتمع في ادارة شؤونه وتتخذ هذه المشاركة انواعاً مختلفة"[١١]. في حين تحدد دلالة المصطلح من كتاب امريكان على انها"نظام سياسي يكون الشعب فيه مصدر السلطات، وتتيح فيه المؤسسات للاغلبية نظرياً على الاقل ان تملي أهم الخطوط الرئيسية للسياسة. وكان اللفظ في الاصل، يعني الحكم المباشر للشعب"[١٢].

الملاحظ ان تحديد دلالة الكلمة من كتاب امريكان، طرأ عليه تغير مع نهاية الحرب الباردة ليتكيف مع مستجدات عالم ما بعد الحرب الباردة وسيادة الهيمنة الامريكية على العالم،" حتى صارت أول مبادئ حكومة الموجة الثالثة هو سلطة الاقليات الذي يعبر عن ان قاعدة الاغلبية التي كانت القاعدة الشرعية الرئيسة لحقبة الموجة الثانية قد ماتت واندثرت[١٣]. وبالتالي، لم تعد قاعدة الاغلبية ملائمة كمبدأ شرعي صحيح، فهي ايضاً لم تعد انسانية او ديمقراطية في المجتمعات المنتقلة الى الموجة الثالثة[١٤].

---

(٨) عبد الله السيد ولداباه، "تحولات علاقة الوقف بمؤسسات المجتمع المدني في المغرب العربي" في ابراهيم البيومي غانم (محرر)، نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣، ص ٦٣٠.

(٩) حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغير الاحوال والعلاقات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١، ص ٩٢٣.

(١٠) جورج جقمان" الديمقراطية في نهاية القرن العشرين: نحو خارطة فكرية" في مجموعة باحثين، حول الخيار الديمقراطي: دراسة نقدية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١، ص ١٧.

(١١) معجم مصطلحات التنمية الاجتماعية والعلوم المتصلة بها- سلسلة وثائق ودراسات التنمية الاجتماعية- الامانة العامة، جامعة الدول العربية، نيسان/ ابريل ١٩٨٣، ص ٤٧.

(١٢) ماكس سكيدمور، مارشال كارتروانك، كيف تحكم امريكا، ترجمة نظمي لوقا، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٨، ص ٣٤٣.

(١٣) الفن توفلر، حضارة الموجة الثالثة، ترجمة الشيخ قاسم، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ١٩٩٠، ص ٤٥٨.

(١٤) المرجع نفسه، ص ٤٥٨.

عبر عدم الاتفاق بين الكتاب والمفكرين والمهتمين بالديمقراطية على تحديد دلالة المصطلح عن وجود مدارس ايديولوجية متباينة الرؤى والتصورات في تحديد مصطلح "الديمقراطية"، وبالتالي، جاء تحديدها للمصطلح انطلاقاً من خلفية ايديولوجية محددة.

وهذا يعني وجود الكثير من التعاريف لمفهوم الديمقراطية، كالمفهوم الليبرالي، والمفهوم الماركسي والمفهوم اليساري غير الماركسي، فضلاً عن توجهات رئيسة بين مفكري ومنظري الحركات الاسلامية تجاه مسألة الديمقراطية[١٥].

في هذا المقام سنعمد على التعامل مع "الديمقراطية" بمعنى النظام الليبرالي الديمقراطي الرأسمالي، على اساس انها النموذج الذي تريد الولايات المتحدة الامريكية وبلدان اوربا الغربية فرضه على بلدان العالم الثالث وعلى اقطار الوطن العربي منها خاصة.

وبحسب فوكوياما فأن"الديمقراطية" بمعنى النظام الليبرالي الديمقراطي الرأسمالي هي الان دون منازع في العالم، ودون غريم ايديولوجي يمكن ان يشكل خياراً حياً على نطاق عالمي، ومن غير المتوقع ان يظهر غريم اخر في المستقبل، بهذا تم وصول الانسانية الى نهاية التاريخ[١٦].

وصار المنطق الغربي هو السائد ويطلق الاحكام على مختلف الانظمة بدلالة الاقتراب او الابتعاد عن المنطق الليبرالي للديمقراطية، وبحسب هذا المنطق فأن الدول الاقل تطوراً في العالم او التي تمتلك قليلاً من الديمقراطية، او لا تمتلك اصلاً، يكون استقرار الديمقراطية فيها امر غير مؤكد لافتقارها الى الاسس الذاتية والموضوعية لتطبيقها بالمعنى الغربي.

ولتأكيد ذلك نقول، ان المحور المؤسسي الغربي يعبر عن وجهة نظر المؤسسات الحاكمة والمتنفذة في المجتمعات الغربية تجاه الديمقراطية. ويقصد"بالمؤسسة" هنا الحكومات واجهزتها المختلفة، ومراكز القوى الرئيسة في المجتمعات الغربية، وانعكاس وجهات نظرها في اعمال وسياسات ومنشورات مراكز بحث ومؤسسات تنمية اقتصادية واجتماعية، وتأييد وتنظير خبراء ومثقفين ومفكرين ووسائل اعلام واتصال رئيسة. والمؤسسة بهذا المعنى ليست كتلة هلامية دون ابعاد، وان ما يعطيها مضامين محددة هو قواسم مشتركة من ضمنها افتراض ضمني او صريح ان الديمقراطية ملازمة النظام الرأسمالي تلازماً لا انفكاك منه ولا حيد عنه[١٧].

---

(١٥) يمكن التمييز بين ثلاثة تيارات او توجهات رئيسة بين مفكري الحركات الاسلامية ومنظريها تجاه مسألة الديمقراطية: التوجه الاول، يرفض الديمقراطية جملة وتفصيلاً لانها"مناقضة ومخالفة لما جاءت به العقيدة الاسلامية من اصول وفروع" ومن دعاته صالح حافظ صاحب كتاب"الديمقراطية وحكم الاسلام فيها، دار النهضة الاسلامية، بيروت، ١٩٨٨". التوجه الثاني، يميز دعاة هذا التوجه(يوسف القرضاوي، حسن الترابي، عدنان سعد، طارق البشري، راشد الغنوشي) هو انه بالرغم من بعض التحفظات التي يبديها بعضهم احياناً تجاه جانب او اخر من جوانب الديمقراطية، الا انهم وبشكل عام ينظرون اليها نظرة ايجابية كنظام او كفكرة. التوجه الثالث، يتكون من مفكري ما يسمى احياناً باليسار الاسلامي. ويعد حسن حنفي ابرز دعاته. ورد في جورج جقمان، مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٤-٣٩.

(١٦) فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ، ترجمة حسين الشيخ، دار العلوم العربية، بيروت، ١٩٩٣، ص ١٣١.

(١٧) جورج جقمان، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢.

واذا كان الامر كذلك، فأنه من الصعوبة بمكان التعامل مع "الديمقراطية" بأعتبارها نموذجا واحدا يمكن تطبيقه على كل الدول، بسبب تباين الاحوال الاجتماعية والاقتصادية التي تعمل فيها. لذلك، مثلا يفضل "برايس" دراسة الديمقراطية المقارنة بين مختلف الديمقراطيات القائمة مقارنة تحليلية واستقرائية"....فيصف مؤسسات كل منها من حيث النظرية والتطبيق وبين الاحوال الاجتماعية والاقتصادية التي تعمل فيها، والنتائج الحسنة والسيئة التي اسفرت عنها". وتميز هذه الاحوال بين ديمقراطية واخرى بحيث يتعذر اعتبار أي منها ديمقراطية نموذجية. ولا بد ان يتناول الوصف عدة ديمقراطيات للتعرف الى خصائصها المشتركة، وحينئذ نستطيع ان نميز ما هو عارض لها مما هو جوهري فيها، وان نكشف طبيعة الديمقراطية كشكل خاص للحكم واتجاهاتها العادية[١٨].

لذلك نلاحظ انه وبالرغم من انتشار الديمقراطية، فأنها تتكيف مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية بصعوبة، وتواجه في بعض البلدان قوة الروح الثورية الجارفة[١٩].

عليه، تكون دراسة الديمقراطية في ضوء علاقة الدولة بالمجتمع ومن هذه العلاقة نتبين طبيعة المجتمع المدني السائد في الدولة.

المجتمع المدني

١-نظرة تاريخية

ظهر مصطلح "المجتمع المدني" اول ما ظهر بالانكليزية في عام ١٥٩٤ ليشير الى مجموعة من الناس يسكنون في مجتمع محلي ما، كمرادف لكلمة مجتمع محلي. لكن هذا المصطلح أخذ بعد ذلك معاني اكثر تخصيصا، من ابرزها استخدم درج عليه الفلاسفة الاخلاقيون الاسكوتلنديون في القرن الثامن عشر، وجعلوه مؤشرا رئيسا للتطور من حالة الطبيعة الى حالة الحضارة. ومن ثم كانت نظرية المجتمع المدني جزءا من ثنائية رئيسة حول الطبيعة/ الحضارة، والفرد عندما ينتمي الى "مجتمع مدني" فأنه يكتسب بناء على هذا الانتساب حقوقا قانونية للملكية والممتلكات والامن. وبهذا المعنى يكون "المجتمع المدني" مرادفا للمجتمع المتحضر الذي لا تحكمه دولة استبدادية وطبائع واخلاق الناس فيه مهذبة في مقابل المجتمع البربري عديم الاخلاق والامن[٢٠].

في القرن القرن التاسع عشر بحسب هيغل" فأن المجتمع المدني جزء من الحياة الاخلاقية المكونة من ثلاثة عناصر رئيسة هي الاسرة والمجتمع والدولة. وبهذا التقسيم يظهر ان المجتمع المدني عبارة عن المرحلة المتوسطة بين الرابطة الاسرية القائمة على القرابة والتبعية العصبية المباشرة، وبين الدولة الممثلة للمصلحة العامة ذات المنظور الكوني. والمصطلح بهذا الاعتبار يشير الى مجال الحياة الاجتماعية اذ يسعى ويعمل الافراد لتحقيق مصالحهم الشخصية داخل حدود كونية معترف بها.

---

[١٨] ورد في حسن صعب، علم السياسة، ط٩، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٧، ص ٣٢٩.

[١٩] المرجع نفسه، ص ٣٢٨.

[٢٠] ابو بكر احمد باقادر، " تحولات علاقة الوقف بمؤسسات المجتمع المدني في بلدان شبه الجزيرة العربية"، في ابراهيم البيومي غانم(محرر)، مرجع سبق ذكره، ص ٧٥٠.

والشروط السابقة لتحقيق المصالح الشخصية هي حماية الملكية الخاصة والاعتراف بسلطة القانون والشروط العامة، اضافة الى شروط اخرى ضرورية لحماية الافراد. ويشمل المجتمع المدني كلاً من المؤسسات الاقتصادية والقانونية، ويقوم انطلاقاً من نظام الاحتياجات الانسانية الطبيعية والاجتماعية، لذا فأنه يفصل علاقة"وحدة عن طريق الحاجة" بين الافراد الذين يعتمدون على بعضهم البعض، وبين نظام اعتماد متبادل تام، اذ معيشة وسعادة الفرد ومكانته القانونية تتداخل وتتشابك مع معيشة وسعادة وحقوق الجميع فيما يشبه"اليد الخفية" عند ادم سميث، ويمكن انا، المجتمع المدني من التسامي، مرتفعة فوق مجال المصالح الخاصة للفرد عن طريق تأكيدها على منظور الخير العام المشترك والذي يخص الجميع[٢١].

ويمكن ان يفهم"هيغل" على انه مدافع عن المجتمع المدني اكثر من كونه بطلاً للدولة، أي الفيلسوف الذي برر الاحتفاظ بجزء كبير من النشاط الاقتصادي والسياسي مستقلاً عن سيطرة الدولة، وكانت هذه النقطة هي التي ارتكز عليها(ماركس) في هجومه على(هيغل) بوصفه مدافعاً عن البرجوازية. والجدل عند هيغل قريب الشبه من الجدل عند افلاطون، في محاوراته التي كان سقراط فيها هو المحاور الاول، اذ يدور بين اثنين في موضوع ما مثل"طبيعة الخير" او"معنى العدالة". ومثل هذه المناقشات يتم حسمها على اساس مبدأ التناقض، أي ان الطرف الاقل تناقضاً مع نفسه هو الذي يكسب المناقشة، واذا اتضح ان الطرفين المشتركين في الحوار متناقضين تناقضاً ذاتياً، عندئذ ينشأ موقف ثالث خال من التناقضات التي انطوى عليها حديث الطرفين الاولين، لكن هذا الموقف الثالث قد يحمل هو ذاته تناقضاته الداخلية، وفي هذه الحالة يظهر حوار اخر وحل اخر وهكذا[٢٢].

٢-مفهوم المجتمع المدني

لا شك ان مصطلح"المجتمع المدني" قد عرف رواجاً واسعاً في العقود الاخيرة من القرن المنصرم، ونفذ بكثافة الى الادبيات الاجتماعية والسياسية.

ويستخدم هذا المفهوم وفق دلالات وغايات متباينة بل متعارضة احياناً:

فأما ان يعني نمط النظام الديمقراطي التعددي، او يرادف التنظيمات الطبقية او الجمعيات الاهلية غير الحكومية، بل والمؤسسات الثقافية والنوادي والروابط الفكرية[٢٣].

المجتمع المدني بالمصطلح الغربي او المجتمع الاهلي بالمفهوم العربي يتكون من القوى والهيئات والاحزاب والجماعات والجمعيات السياسية والثقافية والنقابية والخيرية وتلك المهتمة بالمرأة والدفاع عن حقوق الانسان[٢٤]. او يتمثل المجتمع المدني بالمؤسسات والمنظمات الطوعية غير الرسمية(النقابات، الاحزاب، الاتحادات، الجمعيات المهنية) التي تعمل باستقلال عن سيطرة الدولة التي اعتادت ان تفرض هيمنتها على المجتمع بالسيطرة على هذه المؤسسات وغيرها، حديثة كانت او تقليدية. لذلك اعتبر البعض ان المجتمع المدني فعالاً بقدر ما يعتمدمفاهيم التعدد واحترام حق الاختلاف والمبادرات الخاصة والتعايش بين مختلف القوى المتصارعة. ان

---

(٢١) ابو بكر احمد باقادر، مرجع سبق ذكره، ص ٧٥١.

(٢٢) فرانسيس فوكوياما، مؤجع سبق ذكره، ص ص ٧٥-٧٦.

(٢٣) عبد الله السيد ولداباه،"تحولات علاقة الوقف بمؤسسات المجتمع المدني في المغرب العربي"، في ابراهيم البيومي غانم(محرر)، مرجع سبق ذكره، ص ٦٢٩.

(٢٤) احمد ثابت، مرجع سبق ذكره، ص ١٨.

المطالبة بتنشيط المجتمع المدني هي، باختصار، رد فعل لسلطوية الدولة على المجتمع ودعوة لقيام النظام الديمقراطي التعددي[٢٥].

تتحدد مقولة المجتمع المدني وفق ثلاث مقومات نظرية مترابطة تحيل على خلفيات تاريخية متتالية[٢٦].

أولها: النموذج التعاقدي كما بلورته فلسفة الانوار، في سياق اشكالية العلاقة بين الحالة الفطرية للانسان(حالة الطبيعة) والنظم والاجتماعية والسياسية التي تحكمه، ونمط الصياغة الممكنة لنظام اجتماعي يجسد الارادة الحرة المشتركة. فسواء كان العقد الاجتماعي عقد تقويض وتنازل(هوبز) او عقد تجسيد للارادة الحرة(روسو)، فأنه يعبر عن نمط العقلانية الانوارية في تحديدها للمجال العام(بالتميز مع المرجعية الوسيطة) كفضاء للعلاقات الاجتماعية المنظمة وفق معيار التواضع البشري الحر، وتكريس مبدأ الذاتية كأفق فلسفي جديد له تجسيداته في الشأن المدني والسياسي. ولا شك في ان هذا المفهوم(مبدأ الذاتية) هو المفهوم النظري الاساسي لمقولة المجتمع المدني بمعانيها الجافة الكثيفة.

ثانياً: نظام قسمة العمل الذي افرزته الثورة الصناعية بما يقتضيه من تكييف للعلاقات الاقتصادية، وتوليد لروابط طبقية هي اساس العلاقة الاشكالية بين الفضاء السياسي للدولة والتنظيمات الاجتماعية المتمتعة بهامش حراك واستقلالية، وقد قدم هيغل اعمق ضبط فلسفي لهذه المعادلة التي كرستها الدولة الرأسمالية الحديثة.

ثالثاً: الجمعيات غير الحكومية وروابط الدفاع عن حقوق الانسان التي برزت بصفة متزايدة في السنوات الاخرى.

يمكن النظر الى هذه المقومات النظرية على اساس انها مقومات نظرية مقتصرة على الغرب، على حين ان استخدام مفهوم المجتمع المدني ببعده السياسي اساساً في الساحة العربية كان بمثابة ارادة لمقاومة الدولة الاستبدادية الشمولية، كما يظهر من التزايد المذهل للاحزاب السياسية وروابط حقوق الانسان والجمعيات الاهلية في البلدان التي توفر هامشاً محدوداً لحرية التنظيم السياسي والمدني[٢٧].

وعلى الرغم من اعترافنا بوجود اشكال جنينية ملموسة لمجتمع مدني قابل للتنشيط والتفعيل يتجسد في ثلاث مناح، الا ان اعترافنا هذا لا يقلل من حقيقة كون تنشيط المجتمع المدني وتفعيله جاء بفعل المؤثرات الخارجية وليس بفعل المؤثرات الداخلية. اما عن تلك المناحي فهي:[٢٨].

١. التنظيمات الطبقية والفئوية التي افرزتها عقود من تجارب التنمية والتصنيع خصوصاً في بعض الاقطار التي تمكنت من بناء نسيج صناعي حديث.

---

(٢٥) حليم بركات، مرجع سبق ذكره، ص ص ٩٢٥-٩٢٦.
(٢٦) عبد الله السيد ولداباه، مرجع سبق ذكره، ص ٦٢٩.
(٢٧) عبد الله السيد ولداباه، مرجع سبق ذكره، ص ٦٣٠.
(٢٨) المرجع نفسه، ص ٦٣١.

٢. الجمعيات غير الحكومية الناشطة في المجال التنموي التي تزايد حجمها ودورها في السنوات الاخيرة بفعل الدعم الخارجي، كما انها استفادت نوعيا من تراجع واخفاق سياسات الادماج والدولنة التي اتبعتها الدولة التسلطية العربية الحديثة.
٣. روابط حقوق الانسان والمؤسسات الثقافية والسياسية التي عرفتها الساحة العربية، وغدا لبعضها تأثير لا ينكر في مسار الاحداث وصناعة القرار وتوجيه الرأي العام.

وتضاف الى هذه التنظيمات الحديثة المؤسسات الاهلية التقليدية التي لا تزال فاعلة في العديد من المجتمعات العربية ان لم نقل أغلبها، بأعتبار طغيان البنيات العصبية والطائفية ونمط الانتاج البدوي الريعي في هذه المجتمعات التي لا تزال تتعثر في مسالك التحديث. وان كانت الدراسات الاجتماعية العربية التقليدية قد دأبت على اعتبار هذه البنيات عوائق سلبية تحول دون تجذر السلطة المركزية وتوطد الدولة الوطنية، الا ان بعض المقاربات الجديدة ذهبت الى اعادة الاعتبار للتنظيمات الاهلية، ورأت فيها تعبيرا موازيا عن حقل المجتمع المدني الحديث من حيث اضطلاعها بوظيفة الوساطة بين الفرد والدولة، وتأديتها لدور حماية ودمج الفرد في مواجهة بطش وتسلط السلطة.

العلاقة بين الديمقراطية والمجتمع المدني

من الواضح ان لطبيعة نظام الحكم اهمية قصوى في تحديد علاقته بالمجتمع عموما، والمجتمع المدني منه خاصة بمؤسساته، فنظام الحكم المطلق قد يسمح بوجود مؤسسات مجتمع مدني، ولكن تلك المؤسسات تعمل في اطاره، أي في النظام، وتحاول دولة الحكم المطلق ان تظهر بمظهر المحايد في ما يتعلق بوجود مؤسسات المجتمع المدني، ولكنها عموما، مؤسسات تعمل في اطار النظام السياسي،"وفي احيان كثيرة تتدخل الحكومة في كل صغيرة وكبيرة ابتداء من تخصيص المكان، واختيار اعضاء اللجنة المشرفة، واختيار العاملين الاداريين وانتهاء بأختيار الموضوعات التي يتم الاهتمام بها"[٢٩]، وغالبا، ما تعمل تلك المؤسسات على دعم قرارات النظام وسياساته ومساندتها.

تفرغ تلك المؤسسات من محتواها الحقيقي من قبيل متابعة اداء الحكومة وتقييمه في عدد من المجالات المتعلقة بقضايا هامة تمس حياة المواطن. مثل جمعيات حقوق الانسان، او جمعيات متابعة اداء بعض اجهزة الخدمات العامة والاجتماعية. تطلق هذه على نفسها صفة اهلية وترفع شعارات غير حكومية[٣٠].

عليه، يمكن القول انه في الانظمة غير الديمقراطية تكون القطيعة بين الدولة والمجتمع واضحة، وبادية للعيان، الاكثر من ذلك ان المجتمع يكون تحت هيمنة الدولة وخاضعا لها، الامر الذي يولد الكثير من التناقضات في التركيبة المجتمعية، وتكون التركيبة المجتمعية لاي مجتمع من مجتمعات الدول ذات الحكم المطلق حبلى بمؤسسات المجتمع المدني غير المعبر عنها بمقابل مؤسسات من صنع النظام السياسي ويجعلها بديلا عن المؤسسات غير المعبر عنها.

---

[٢٩] مصطفى عمر التير(تعقيب) على ورقة عبد الجليل التميمي" البناء المؤسسي للوقف في بلدان المغرب العربي" في ابراهيم البيومي غانم(محرر)، مرجع سبق ذكره، ص ٥١٤.
[٣٠] المرجع نفسه.

اما في انظمة الحكم الديمقراطية- مع اقرارنا بنسبية هذا الشكل من اشكال الحكم- فالمفروض ان يجد المجتمع المدني المناخ السليم لنمو مؤسساته وازدياد فاعليته، فالديمقراطية تقتضي السماح بتعدد وتنوع واختلاف الاراء، بل ان اختلاف الاراء يعد سمة من ابرز سمات الديمقراطية[٣١]. وفي الوقت الذي يؤكد المجتمع المدني على ضرورة حرية العمل في المجتمع. فأن مزيداً من الديمقراطية يعني مزيداً من المجتمع المدني، الامر الذي يجعل حماية الدساتير لحق الملكية ولمنظومة الحقوق كلها في صالح المجتمع المدني[٣٢]. هذا فضلاً عن انه في النظام الديمقراطي تكون مكونات المجتمع المدني متحررة من السلطة المباشرة للحكومة من حيث التمويل والادارة والاشراف ورسم السياسات وتنفيذها.

العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني

ان عقود طويلة من شيوع نمط الدولة القوية، وتهميش المجتمع قادت الى ظهور الكثير من تنظيمات او مكونات المجتمع المدني التي يمكن وصفها بالجنينية، او غير المعبر عنها بسبب طغيان الدولة على المجتمع، لكن منذ عقد او يزيد صار الاهتمام واضحاً بالمجتمع المدني، أو بداية إضعاف الدولة لصالح المجتمع، واذا افترضنا ان الدولة المستوعبة للمجتمع المدني صارت بمثابة امر واقع، او واقع مفروض على المجتمع، فان تغيرين حدثا حالا دون استمرار عملية الاستيعاب تلك وهما:

١. صعود نخب جديدة تطالب باشراكها في العملية السياسية والاقتصادية والاجتماعية المهيمن عليها من الدول، بعد طول استبعاد واقصاء من مجمل العملية السياسية وحتى الانتاجية.
٢. حدوث متغيرات دولية عصفت بمركزية الدولة وهيمنتها وفسحت المجال واسعاً امام المجتمع ليعبر عن نفسه بمؤسسات صارت تنافس الدولة وفي الوقت نفسه بعيدة عن هيمنتها.

بهذين الحدثين صرنا امام وضع جديد يتمثل بامكانية هيمنة المجتمع على الدولة عبر مؤسسات المجتمع المدني انتقاماً من الدولة تارة ومحاولات القضاء عليها تارة اخرى.

وعلى الرغم من اعترافنا ان دور المؤثرات الخارجية كان من بين الاسباب الرئيسة وراء اضعاف الدولة لصالح المجتمع عموماً ومؤسسات المجتمع المدني منه خاصة، الا ان العلاقة التصادمية بين الدولة والمجتمع ادت طيلة عقود من الزمن الى ان تكون المؤثرات الخارجية بمثابة الحافز لانتزاع مؤسسات المجتمع المدني لعنصر المبادأة، ولتنهي عقود طويلة من هيمنة الدولة على المجتمع، ومع تلك المتغيرات صارت الغلبة للمجتمع المدني وازدهار مؤسساته واتساعها، بعد حقبة طويلة من الزمن كانت الغلبة فيها للدولة، وكانت مؤسسات المجتمع المدني خلالها حبيسة ارادة الدولة وسلطانها.

---

(٣١) سعد الدين خضر، الرأي العام وقوى التحريك، مطبعة الجمهورية، الموصل، ١٩٦٨، ص ص ٤٢-٤٣.
(٣٢) محمد كمال الدين امام"الاطار التشريعي لنظام الوقف في بلدان وادي النيل" في ابراهيم البيومي غانم، مرجع سبق ذكره، ص ١٩٧.

لذلك كله نرى ان الصيغة الامثل للعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني تتجسد في:

١. المصالحة بين الدولة والمجتمع

ان النظر الى غلبة المجتمع المدني وازدهاره لا ينبغي ان يكون من زاوية ضيقة قوامها اضعاف الدولة وتهميشها، ذلك ان الدولة (ولا اقصد هنا السلطة الحاكمة) هي كيان معنوي يجسد الهوية الوطنية. هذا فضلاً عن ذلك فان المرحلة الانتقالية التي تمر بها الدول من دول لا قانونية (شمولية) الى دول قانونية اوشبهها تحتاج الى تنشيط مؤسسات المجتمع المدني، لكن لا يعني باي حال من الاحوال اضعاف الدولة والحلول محلها، بل يعني تعزيز الدولة من خلال المصالحة مع المجتمع، تلك العلاقة التي ظلت لحقب طويلة تعاني من الصدام وعدم التلاقي.

٢. سيادة حكم القانون

ينبغي ان يكون الحكم في العلاقة بين الدولة والمجتمع هو القانون الذي من خلاله يمكن التحكم في بدايات ونهايات صلاحيات الدولة والمجتمع في ان معاً، لا ان تكون تلك النهايات سائبة بحيث تسمح بالاختراقات الخارجية.

٣. اشراف الدولة على بعض مكونات المجتمع المدني

ينبغي ان يكون للدولة هامش محسوب في الاشراف على مكونات المجتمع المدني، ولاسيما تلك التي لها علاقة بالاجهزة المجتمعية، او ذات الصلة بالتركيبة المجتمعية، وينطبق هذا على المرحلة الانتقالية التي اشرنا اليها قبلاً، وعكس ذلك سنشهد خلخة في التركيبة المجتمعية، ان افتقدت مكونات المجتمع المدني للدعم والمساندة من الدولة، اذ ربما تلجأ بعض من تلك المؤسسات الى الخارج للحصول على الدعم ومعه تفقد تلك المؤسسات استقلاليتها في اداء مهماتها، ويقود هذا الامر الى اخلال في العلاقة بين الدولة والمجتمع من جديد.

الخاتمة

موضوع "المجتمع المدني" من المواضيع التي حضيت باهتمام واسع. وصار واضحا ان ذلك الاهتمام وليد حدثين مهمين هما صعود نخب جديدة تطالب باشراكها في العملية السياسية، والاقتصادية والاجتماعية المهيمن عليها من الدول، بعد طول استبعاد واقصاء من مجمل العملية السياسية وحتى الانتاجية. وصار دور النخب التي اخذت عنصر المبادأة في الحصول على دور مؤثر من الدولة، مهما، في ارساء مؤسسات المجتمع المدني وتفعيلها على اساس من المصالحة مع الدولة وليس اقصاءها، لان معنى الدولة لا ينصرف الى السلطة الحاكمة فحسب، وانما هي كيان معنوي يجسد الهوية الوطنية لمواطنيها. والاخر هو حدوث متغيرات دولية عصفت بمركزية الدولة، وفسحت المجال واسعا امام المجتمع ليعبر عن نفسه بمؤسسات صارت تنافس الدولة وفي الوقت نفسه بعيدة عن هيمنتها.

اذا كنا في ثنايا البحث قد اكدنا على ان الغلبة صارت للمجتمع على حساب الدولة فان استقامة العلاقة بينهما على اساس قبول احدهما للاخر ينبغي ان تبنى على اسس منها:

١. على مؤسسات المجتمع المدني ان تعمل في اطار الدولة ونطاقها في جو من الحرية السياسية والاعتراف بالاخر على اساس المشاركة وليس الخضوع والاستيعاب.
٢. تأطير العلاقة بين الدولة والمجتمع باطر قانونية ودستورية للتحكم في بداية صلاحيات الدولة والمجتمع في ان معا، لا ان تكون تلك النهايات سائبة بحيث تسمح بالاختراقات الخارجية.
٣. مراعاة التباين في مفهوم "المجتمع المدني" لدى الغرب وطبيعة تطوره، مع طبيعة مفهوم "المجتمع المدني" وتطوره في الدول التي لم تعرفه كممارسة، او عرفته ولكن بطريقة مشوهة. وبدون هذا الادراك للتباين، ستقع الكثير من مؤسسات المجتمع المدني في خطأ التقليد الاعمى الذي لا يأخذ بعين الحسبان خصوصية هذه الدولة او تلك، وبالتالي ستبتعد تلك المؤسسات عن اداء وظيفتها الحقيقية في التعامل مع الدولة.
٤. الاستقلالية النسبية عن الدولة، واقصد بالنسبية هنا، هو ان يكون للدولة هامش محسوب في الاشراف على مكونات المجتمع المدني ولاسيما تلك التي لها علاقة بالمؤسسات المجتمعية، او ذات الصلة بالتركيبة المجتمعية، ولاسيما في المرحلة الانتقالية-الانتقال من الدولة الشمولية الى الدولة القانونية او شبهها، وعكس ذلك سنشهد خلخلة في التركيبة المجتمعية ان ابتعدت تلك المؤسسات عن اشراف الدولة.
٥. صفة الدوام، بمعنى ان تتسم مؤسسات المجتمع المدني بصفة الدوام من اجل تحقيق اهداف محددة، على اقل تقدير خلال المرحلة الانتقالية التي اشرنا اليها قبلا.

لذلك كله نقول ان البحث في جدلية العلاقة بين الدولة والمجتمع هو بحث في عقد للمصالحة بينهما.